الفصل الثاني
النسب

النسب: اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب ومنهم من سماه بالإضافة، قال ابن عصفور: وهو الصحيح؛ لأن الإضافة أعم من النسب؛ لأن النسب في الصرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده يقال ذلك عالم بالأنساب، والإضافة في هذا الباب قد تكون لغير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبًا[(١)].

والمنسوب هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها للنسبة كما ألحقت التاء علامة التأنيث[(٢)]، وفي ذلك قال الثمانيني: «اعلم أنك تنسب المسمى إلى (البلد) الذي ولد فيه، أو إلى (القبيلة) التي هو منها، أو إلى (أب) ينسب إليه، أو إلى (إنسان) يكون من شيعته وناصريه، كقولهم: (زَيْدي) إذا أرادوا نسب ولده إليه، أو من يكون من شيعته.

فإذا أردت أن تنسب شيئًا إلى شيء زدت على حرف إعراب الاسم الذي تنسب إليه ياء مثقلة، تكون في اللفظ واحدة، وفي التفصيل اثنتين؛ الأولى منهما ساكنة، والثانية متحركة يقع عليها الإعراب، وما قبل ياء النسبة يكون مكسورًا على كل حال.

تقول في: عمر (عُمَري)، وفي جعفر (جعفري)، وفي خالد (خالدي) وفي بغداد (بغدادي)، وفي واسط (واسطي)، وفي الكوفة (كوفي) وفي الموصل (موصلي) وفي آمد (آمدي) وإلى حلب (حلبي) وإلى مصر (مصري)»[(٣)].

وقد بيّن الثمانيني علة جعل ياء النسب ثقيلة، فقال: «وإنما جعلت ياء النسبة مثقلة

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٠٩ وسيبويه يسميه الإضافة انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥، وكذلك المقتضب ٣/ ١٣٣، وجمهور النحويين يسمونه النسب انظر: شرح الشافية ٢/ ٤، وشرح المفصل ٥/ ١٤١، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥٢، وعلل النحو ص٥٢٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٤١، والكتاب ٣/ ٣٣٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣، والأصول ٣/ ٦٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٤٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٠، وانظر شرح المفصل ٥/ ١٤٣، وشرح الشافية ٢/ ٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩.

لأمرين: أحدهما: لئلا يلتبس بياء المتكلم، والثاني: لئلا يلحقها التنوين فيسقطها، فلما عنوا بها جعلوها مثقلة محافظة عليها، وإنما كسروا لها ما قبلها لأن الياء إذا انكسر ما قبلها كانت أشد اتصالًا به وأقوى محافظة له»[١].

وبيّن النحاة أن المنسوب يحدث ببائه ثلاثة تغيرات: أولًا: تغير لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها. والثاني: معنوي وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له[٢]، وفي هذين التغييرين قال ابن يعيش: اعلم أن النسب يحدث في الاسم المنسوب تغييرات منها زيادة ياء النسب في آخره وكسر ما قبله، جعل الياءين منتهى الاسم وحرف الإعراب فهذا أول تغيير تطرق إلى اللفظ بسبب النسب[٣]. وفي التغيير الثاني قال سيبويه: واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن[٤].

أما التغيير الثالث فحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية- كونه نائب فاعل- كالصفة المشبه إما ظاهرًا نحو: (مررت برجل قرشي أبوه) أو مضمر نحو: (مررت برجل قرشي)[٥].

وفي ذلك يقول الرضي: واعلم أن علامة النسب ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيء واحد منسوبًا إلى المجرد عنها، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل والصفة المشبهة... ولعدم مشابهته للفعل لفظًا لا يعمل إلا في مخصص تلك

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٤٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٠، وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩.

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٤٣، وانظر الأصول ٣/ ٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٩.

الذات لمبهمة المدلول عليها إما ظاهرًا كما في (مررت برجل تميمي أبوه)، أو مضمرًا كما في (مررت برجل تميمي)[١].

وقال الثمانيني عن هذه التغييرات: «وإنك إذا نسبت إلى الاسم العلم غيّرته ياء النسبة ثلاث تغييرات، أولها أن يخرج من التعريف إلى التنكير، وثانيها: أن يخرج من الجمود إلى كونه صفة ويصير بمنزلة المشتق، وثالثها: أن يرفع فاعلًا بعده إما ظاهرًا وإما مضمرًا، فيصير الاسم الجامد بياء النسبة عاملًا بعد أن لم يكن عاملًا.

فإن كان في الاسم الذي نسبت إليه تاء التأنيث أسقطتها لئلا تقع ياء النسبة بعدها فتحصل تاء التأنيث حشوًا في الاسم، وهذا لا يجوز. تقول في النسب إلى البصرة (بصري)، وإلى مكة (مكي). وإن كان الذي نسبته مؤنثًا زدت بعد ياء النسبة تاء التأنيث، فتقول إذا نسبت امرأة إلى بغداد (بغدادية) وتكون هذه الصفة بحسب الموصوف الذي قبلها، إن كان معرفة عرفت بالألف واللام، وإن كانت نكرة تركت على تنكيرها. تقول: (هذا رجل كوفي) والفاعل في الصفة مستتر مرفوع في النية. وتقول: (مررت برجل تميمي أبوه)، وتقول: (مررت بامرأة كوفية) و(هذه امرأة مصري حمارها)، وتقول: (مررت بزيدٍ التميمي)، وتقول: (مررت بزيد التميمي أبوه)، وهذا كقولك في الصفة المشتقة: (مررت بزيد الكريمة أخته)، وهذه الصفة تتبع ما قبلها في إعرابه وتعريفه وتنكيره، وتتبع ما بعدها في تذكيره وتأنيثه وتكون موحدة في نفسها؛ فإن كان فيها مضمرة ثني الضمير وجمع وذكر وأنث. تقول: (مررت بالمرأتين الكوفيتين)، و(جاءني النساءُ الكوفياتُ)»[٢].

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٣، وانظر الكتاب ٢/ ٣٦، وشرح المفصل ٥/ ١٤٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٨٤٧- ٨٤٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٠- ٩٢٢، وانظر شرح الشافية ٢/ ٥- ١٢، والمساعد ٣/ ٣٥٥.

وبعد ذلك تطرّق الثمانيني إلى النسب للثلاثي فقال: «فإن نسبت إلى اسم ثلاثي مكسور الأوسط قلبت من كسرته فتحة، تقول في النسب إلى النمر (نمَري) وإلى شقِرة (شَقَرِي) قلبت من كسرة الأوسط فتحة لئلا يجمع بين (ثلاث) كسرات مع ياء النسبة[١]، قال الشاعر:

لصَحَوْتُ والنَمَريّ يَحْسِبُه عَمَّ السِماكِ وخالةَ النجمِ[٢]

أما إن تجاوز الاسم الصحيح الثلاثة سقط حكم الكسرة لغلبة كثرة الحروف عليها، تقول في النسب إلى (تَغْلِب) (تغْلِبي)، وإلى (المَغْرِب) (مَغْربي). وقد استثقل بعض النحويين الكسرة في مثل هذا فرارًا من توالي كسرتين مع ياء النسبة، فقلبوا من كسرة الأولى فتحة فقالوا: (تَغْلَبي)، و(مَغْرَبي)[٣]، قال الخليل: هذا من تغيير النسب وليس بقياس؛ حيث عد الخليل وسيبويه الفتح شاذًا[٤].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٤٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٢، والكتاب ٣/ ٣٤٣، والمقتضب ٣/ ١٣٧، والأشموني ٤/ ١٨١، وانظر شرح الشافية ٢/ ١٧.

(٢) هذا البيت- من الكامل- ثالث ثمانية أبيات جاءت في المفضليات ٢/ ٧٩ لعبد المسيح بن كيم بن غفير بن طارق، من ذهل بن شيبان، واستشهد به ابن برهان في شرح اللمع ٢/ ٦٠٩، والبيان والتبيين ١/ ٢٢٩، ويروى البيت (يحسبها) بدل (يحسبه).

(٣) أجاز المبرد فيه فتح ما قبل الحرف الأخير مع الكسر قياسًا مضطردًا وعللّه بأن الثاني ساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي. انظر: شرح الشافية ٢/ ١٩، والمساعد ٣/ ٣٦٩، والأصول ٣/ ٦٤، والمسائل البصريات ص٧٧١، وقد قال برأي المبرد ابنُ السراج والفارسي.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٠- ٤٢، ٣٣٥، ٣٤٠، وشرح الشافية ٢/ ١٩، والمساعد ٣/ ٣٦٩، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦، وانظر الفوائد والقواعد ص٧٤٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٢.

*** النسب إلى الاسم المقصور:**

وتحدث الثمانيني عن النسب إلى الاسم المقصور فقال: «إن كان الاسم مقصورًا على ثلاثة أحرف قلبت من ألفه واوًا وكسرتها لوقوع ياء النسب (بعدها)، واستوى فيه ذوات الياء وذوات الواو، فقالوا في النسب إلى (قفا) (قَفَوِيّ) وإلى (رَحَى) (رَحَويّ)، وإلى (عصا) (عَصَويّ)، وإلى (قنا) (قَنَوي)، وإلى (عَمَى) (عَمَوي)»[(١)].

وعلل الثمانيني لقلب الألف إلى واو دون الياء فقال: «وإنما اختاروا (الواو) هاهنا دون (الياء)؛ لأن الحرفين إذا اختلفا كان أحسن، ولو قلبوه (ياء) لتوالت ثلاث ياءات، فكنت تقول: (قَنَيي)، فهم يفرون من ياءين، فهم من الثلاث أفر»[(٢)].

وبيّن الثمانني أن المقصور: إذا كان على أربعة أحرف، لم يخل أن تكون ألفه منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق، أو زائدة للتأنيث: فقال: «إن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي، أو زائدة للإلحاق فالاختيار فيها أن تقلبها واوًا، لتدل بقلبها على أنها من نفس الاسم، أو بمنزلة ما هو من نفس الاسم كألف الإلحاق. تقول في المنقلبة (مُعْطَويّ) إذا نسبت إلى (مُعْطَى)، و(مَغْزَوِيّ) و(مَرْمَويّ) إذا نسبت إلى (مَغْزَى، ومَرْمَى). وتقول في النسب إلى (مِعْزَى) و(أرْطى) (معْزَوِيّ)، و(أرطَوِيّ) لأن ألفهما للإلحاق.

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف وإن كانت من نفس الاسم بالألف الزائدة، فتسقطها، إلا أن إسقاط ألف الإلحاق أسهل من إسقاط الألف الأصلية، فقولك: (مِعْزِيّ وأرطِيّ) أسهل من قولك: (مَرْمِيّ، ومُعْطِيّ). وإن كانت الألف زائدة للتأنيث لم يخلُ أن تتحرك الحروف التي

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٤٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٣. وانظر الكتاب ٣/ ٣٤٢، والمقتضب ٣/ ١٣٦، والمقرب ٢/ ٤١٤، وشرح المفصل ٥/ ١٤٨، ١٤٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٥٠، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٣.

قبل الألف أجمع، أو يتحرك بعضها ويسكن بعض؛ فإن تحرك بعض وسكن بعض فالاختيار في الألف أن تسقط ليكون إسقاطها دلالة على كونها زائدة. وتقول في (حُبْلَى) و(سُكْرى) (حُبْلِيّ)، (سَكْري).

وقد يجوز أن تشبه هذه الألف الزائدة بالألف المنقلبة عن الأصلي، فتقلب منها واوًا، تقول في (حُبلى) (حُبْلَوي)، وفي (سَكْرى) (سَكْرَوي).

وقد يجوز أن تشبه هذه الواو المنقلبة عن الألف المقصورة بالواو المنقلبة عن همزة التأنيث، فتزيد قبل الواو ألفًا ليساوي آخر المقصور آخر الممدود في علامات التأنيث، تقول: (حُبْلاوي)، و(سَكراوي)، فيصير كـ(حمراوي، وصفراوي). وأما الذي تتوالى قبل ألفه ثلاث حركات فإنهم يسقطون ألفه البتة؛ لأنهم شبهوا الحركة بالحرف فصارت الألف الرابعة كالخامسة، قالوا في النسب إلى (جَمَزي) (جَمَزيّ)، وإلى (بَشَكي) (بَشَكيّ)»[(١)].

وقال المبرد إن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل أجودها وأحقها بالاختيار وأكثرها وأصحها وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف، فتقول في النسب إلى (حُبلى)، (حُبلي) وكذلك (دفلي)[(٢)] و(سَكري)[(٣)].

وذكر الثمانيني النسب إلى ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة خامسة، فقال: «فإن كانت ألف المقصور خامسة سواء كانت زائدة، أو منقلبة عن أصل فإنهم يسقطونها البتة، قالوا في النسب إلى (جُمادَى) (جُماديّ)، وإلى (حبارَى) (حُباريّ)، وإلى (مُعاطَى ومُرامَى) (مُعاطِيّ، ومُراميّ)، وإنما أسقطوا هذه الألف لأمرين: أحدهما: أن الاسم طال بكثرة الحروف، وكانت

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٠، ٧٥١، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٣، ٩٢٤، وانظر الكتاب ٣/ ٣٥٢، ٣٥٤، والمقتضب ٣/ ١٤٧، ١٤٨، وشرح المفصل ٥/ ١٤٩، ١٥٠، والأصول ٣/ ٦٧، ٧٤.

(٢) هو شجر مُر أخضر. انظر: اللسان مادة (دفل).

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ١٤٧، وعلل النحو ص٥٣٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦.

الألف مبنية بالسكون فاجترأ عليها الحذف. والآخر: أن الألف قد حذفت في الأربعة لما توالت الحركات، فإذا كانت الحروف فهي أطولُ من الحركات، فـ(حُبارَى) في الحقيقة أطول من (جَمَزى)، وإذا حذفوا الألف الخامسة فما زاد عليها أولى بالحذف»[(١)].

*** النسب إلى الاسم المنقوص:**

المنقوص هو كل اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، وقال الثمانيني في النسب إليه: «إن كان (الاسم) منقوصًا على ثلاثة أحرف، نحو: عَمٍ، وشَجٍ، قلبوا من كسرة وسطه فتحة، فصارت ياؤه متحركة، وقبلها فتحة، نحو: (عمَيٌ، وشجَيٌ)، فلما تحركت الياء (وانفتح ما قبلها)[(٢)] انقلبت ألفًا فصارت (عَما، وشَجا)، فلما جاءت ياء النسبة بعد هذه الألف قلبت واوًا، فقلت في النسب إلى (عما، وشجا): (عمَويّ)، و(شجَويّ)، فهذه الواو في (عمَويّ) انقلبت عن ألف كانت في (عما) والألف في (عما) انقلبت عن ياء كانت في عَمٍ»[(٣)].

وفي ذلك يقول سيبويه: وإذا كانت الياء ثالثة وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورًا، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه... وذلك في قولهم: (عم عموي) و(الشجي، شجوي) وذلك لأنهم رأوا (فَعِل) بمنزلة (فَعَل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات فأقروا الياء وأبدلوا[(٤)].

ومن خلال ما سبق نجد أنه إن كان الاسم منقوصًا ثنائيا رد المحذوف وقلبت الياء واوًا.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥١، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٤، وانظر الكتاب ٣/ ٣٥٤، ٣٥٥، والمقتضب ٣/ ١٤٨، والأصول ٣/ ٧٥، وشرح المفصل ٥/ ١٥٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٥١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥١، ٧٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٤، ٩٢٥، وانظر الأصول ٣/ ٦٥، والمعرب ٢/ ٤١٢، والمساعد ٣/ ٣٦٠، وشرح الشافية ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣.

أما إن كان المنقوص على أربعة أحرف نحو: (قاضٍ، ومُعْطٍ) قال الثمانيني: «الجيد أن تسقط ياؤه لالتقاء الساكنين، فتقول: (قاضِيّ، ومُعْطِيّ)، كما قلت في الصحيح: (تَغْلِبيّ)، والأصل: (قاضِيِيٌّ، ومُعْطِيِيّ) فاستثقلوا الكسرة في ياء خفيفة قبلها كسرة فأسقطوا الكسرة منها، فبقيت ساكنة، وبعدها الياء الأولى من ياء النسب ساكنة فلما اجتمع ساكنان حذفوا الأول منهما، وإما حذفوا الأول؛ لأن قبله كسرة تدل عليه.

ومن قال في (تَغْلِب): (تَغْلَبيّ) [(١)]، وجب أن يقلب من كسرة (الضاد) في قاضٍ فتحة، ومن كسرة الطاء في (مُعْطٍ) فتحة، فيصير اللفظ: (قاضَي ومُعْطَي) فتتحرك الياء وقبلها فتحة فتنقلب ألفًا فيصير (قاضَا، ومُعْطا) ثم تقلب من هذه الألف واوًا لوقوع علامة النسب بعده، فتقول: (قاضَوِيّ، ومُعْطَوِيّ) قال الشاعر:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ... دوانيقُ عند الحانَوِيّ ولا نَقْدُ [(٢)]

أصله: (حانَيٌ) ثم نقل إلى (حانا) على ما بينت في (قاضَي)» [(٣)].

وقال ابن مالك: إن كانت الياء رابعة جاز فيها الحذف فتقول: قاضِيّ، وجاز القلب نحو: قاضوي والحذف هو المختار [(٤)].

وهو- أي الحذف- القياس عند سيبويه [(٥)]، وسار على نهجه الثمانيني. وأما القلب فمن

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤١.

(٢) البيت من الطويل وهو لذي الرمة انظر: الديوان ص٦٦٥، والكتاب ٣/ ٣٤١، ونسبه للفرزدق، وشرح المفصل ٥/ ١٥١، ١٥٢، ونسبه لعمارة.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٥، وانظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٣٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٠، ٣٤١.

شواذ تغيير النسب، ومن قال بشذوذ (قاضوي) ونحوه أبو عمر وسيبويه والأخفش[١].

أما إن زاد المنقوص على أربعة أحرف قال الثمانيني: «تسقط ياؤه؛ لأن الياء ماتت بالسكون، وطال الاسم بكثرة الحروف، فاجترؤوا على إسقاط الياء، قالوا في (مقتضٍ) (مقتضيّ)، وفي (مشتر) (مشتريّ)»[٢].

وهذا هو مذهب جمهور النحاة وهو حذف الياء وإضافة ياء النسب[٣].

*** النسب إلى ما آخره ياء مشددة:**

قال في ذلك الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم في آخره ياء مشددة، نحو: عليّ، وعَدِيّ، ويَلِيّ. فمن الناس[٤]- وهو قليل شاذ- من يزيد ياء النسبة عليه، ويحتمل الثقل في الجمع بين الياءات والكسرات، فيقول: عَليّيّ، وبَليّيّ، وعَدِيّي، وهذا مذهب لا يختار. والذي عليه القياس أن تحذف الياء الأولى الساكنة، فيبقى: عليّ، وعديّ، ثم يقلب من الكسرة التي قبل الياء فتحة فيصير: علَي، وعدَي، وبَلَي، فتتحرك الياء و قبلها فتحة فتنقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار علا، وعَدا، وبلا، ثم قلبت من الألف واوًا لوقوع ياء النسب بعدها فقلت: علَوِيّ، وعدَوِيّ، وبَلَوي»[٥].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني بيّن شذوذ من أضاف ياء النسب على الاسم الذي أخره ياء مشددة وقال عنه: إنه مذهب لا يُختار، والقياس بحذف الياء الأولى وقلب الكسرة التي قبل

---

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٦٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٣٨، والمعرب ٢/ ٤١٤، وشرح الشافية ٢/ ٤٢.

(٥) الفوائد والقواعد ص٧٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٥، والمساعد ٣/ ٣٦٠، وشرح الشافية ٢/ ٤٩.

الياء فتحة ثم قلب الياء ألفًا ثم قلبها واوًا.

وأضاف الثمانيني: «وأما إن كان الاسم مصغرًا، نحو: قُصَيّ، وأُميّة، فإنك تسقط من (أمية) تاء التأنيث وياء التصغير، فيتبقى: (قُصَي، وأُمَي) فتنقلب الياء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فيصير: (قُصا) و(أُما) ثم تقلب من الألف واوًا لوقوع ياء النسب بعدها فتقول: (قُصَويّ) و(أُمَوِيّ)»[(١)].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني لم يتحدث عن النسب إلى ما ثانيه ياء مشددة مثل حي والنسب إليها حيوي، وكذلك لم يتطرق إلى النسب للياء المشددة فوق ثلاثة أحرف وتحذف مثل شافعيّ- كسريّ فيصير المنسوب شافعيّ وكرسيّ[(٢)].

وتحدث الثمانيني عن الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة فقال: «إن كان الاسم قبل الطرف ياء مثقلة، نحو: أُسيِّد، وحُميِّر، وكذلك: ميت، وهين، فإنك تحذف الياء المتحركة من الياءين، وهي الأخيرة، وتبقى الساكنة تقول: (أُسَيْدي، وحُمَيْري) و(ميْتي، وهيْني) وإنما حذفوا ياء لئلا تتوالى كسرات وياءات، وحذفوا المتحركة، وبقوا الساكنة؛ لأن ببقاء الساكنة يتعدل اللفظ، ولو حذفوا الساكنة لانقلبت الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما كان بقاء المتحركة يؤدي إلى إعلال ثان اطرحوه»[(٣)].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني علل بالخفة؛ لأنه حذف المتحرك؛ لأن ببقائه يحدث إعلال وأما كون الساكن هو المتبقي لأنه أخف، وبه يتعدل اللفظ.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٥، والمعرب ٢/ ٤٢٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥، والمقتضب ٣/ ٣٨، وشرح الشافية ٢/ ٩، والمساعد ٣/ ٣٥٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥٣، ٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٧٠، ٣٧١، والمساعد ٣/ ٣٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٥، وشرح الشافية ٢/ ٣٢، وشرح المفصل ٥/ ١٤٧.

*** النسب إلى فَعُولة:**

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم على وزن (فعولة). فإن كان في آخره واو مثقلة أقررتها، كالنسب إلى عَدُوة، تقول: (عدُويّ) ولو حذفت الواو الأولى لانقلبت الثانية ألفًا، وكنت تقلب من الألف واوًا لياء النسبة، فتقول: (عدَوِيّ)، فيلتبس ياء النسب إلى (عَدِيّ)، فتجنبوا الحذف من (عدوة) لما كان يؤدي إلى هذا اللبس»[(١)].

ونجد أن الثمانيني ذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه والجمهور، وهو وجوب حذف (الواو) والضمة تبعًا واجتلاب فتحة، أما الأخفش والجرمي والمبرد فذهبوا إلى وجوب بقائهما معًا، فتقول: (عدوَّيّ)، أما ابن الطراوة فذهب إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة فتصير (عُدَوِيّ)[(٢)].

وأضاف الثمانيني: «إن كان بعد الواو همزة وتاء حذفت تاء التأنيث، وحذفت الواو التي قبل الهمزة فقلت في النسب إلى: (شَنُوءة) (شنَئِيّ)»[(٣)].

وقد شرح الرضي مذهب المبرد وسيبويه، فقال: فالمبرد يقول في (حلوب وحلوبة): (حلوبيّ)، وكذا في (عدوّ وعدوَّه) و(عدوي) ولا فرق بين المذكر والمؤنث لا في صحيح اللام ولا في المعتلة، ولا يحذف الواو من أحدهما، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث فيقول في (حلوب وعدوّ): (حلوبيّ وعدوي)، وفي (حلوبة وعدوّة) بـ: (حلبيّ وعدويّ) قياسًا على (فعيل وفعيلة)، والذي غره (شنوءة)، فإنهم قولوا فيها (شنئي)، ولولا قياسًا على نحو (حنيفة)

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٣، ٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٦.

(٢) انظر: هذه الآراء كلها في شرح التصريح ٢/ ٢٣١، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٤٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية ٢/ ٢٣، ٢٤، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٧.

لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه... فسيبويه يشبه (فَعُولَة) مطلقا قياسًا بـ(فعيلة) في شيئين: حذف اللين وفتح العين، والمبرد يقصر على ذلك (شنوءة)»[(١)].

*** النسب إلى فعيلة:**

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم على (فعيلة) حذفت تاء التأنيث، وحذفت بحذفها الياء التي قبل الظرف فبقي الاسم على (فَعِل) نحو: (حَنِف ونَجِل) في (حَنيفة، نجيلة) فلما حذفت الياء والتاء من (حنيفة، ونجيلة) بقي (حَنِف ونَجِل)، فقلبت من كسرة الوسط فتحة فبقي (حَنَف ونَجَل) فقلت حنَفيّ، ونجَليّ، وكذلك تقول في النسب إلى ربيعة (رَبَعِي)، وقد شذّ من هذا شيء، قالوا في النسب إلى السليقة (سَلِيْقيّ) وفي النسب إلى (عَمِيْرة كَلْب) عمِيْريّ، وهذا وما أشبهه شاذ لا يقاس عليه. وإن كان الاسم على (فُعَيْلَة)، وأردت النسب إليه حذفت تاء التأنيث، وياء التصغير، تقول في النسب إلى جُهَيْنَة (جُهَني) وكذلك ما كان مثله. وقد شذّ منه شيء حذفوا تاء التأنيث، وبقوا ياء التصغير، قالوا في النسب إلى (الخُرَيْبَة) (خُرَيْبيّ)، وهو شاذ»[(٢)].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب النحاة في حذف تاء معتلةٍ ويائها إن كانت صحيحة غير معتلة، فتبقى على ثلاثة أحرف؛ كما أنه بيّن الشاذ من ذلك.

وأضاف الثمانيني: «وإن كان الاسم على (فعِيْلَة)، وقبل الياء واو، حذفت تاء التأنيث، وأقررت الياء على حالها، فقلت في النسب إلى (طويلة وحويزة) (طويلي، وحويزيّ)؛ لأنهم لو حذفوا الياء لتحركت الواو وقبلها فتحة فكانت تنقلب ألفًا، فلما كان حذف الياء يؤدي إلى

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٤، وانظر: المخصص ١٣/ ٢٤١، وشرح المفصل ٥/ ١٤٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٧، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ١١٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٠، وشرح الشافية ٢/ ٢٣، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦.

إعلال ثان اطرحوه. فإن وقعت الياء بين حرفين مثلين حذفوا تاء التأنيث، وأقروا الياء لتحجز بين المثلين، قالوا في النسب إلى (جليلة) (جليليّ)، وإلى (سليلة) (سليليّ)، وإلى (شديدة) (شديديّ)، فتقر الياء؛ لأنك لو حذفتها لالتقى المثلان فكنت تقول: (شدَديّ)، و(جلَليّ)، فيلتقي المثلان، وهذا يثقل على اللسان فتجنبوه لثقله»[(١)].

وقد أقر الثمانيني الياء واكتفى بحذف تاء التأنيث إن كانت عين الكلمة أجوف أو مضعفة، وهذا هو مذهب النحاة.

كما بيّن أنه: «إن كان الاسم على (فَعِيل) وليس فيه تاء التأنيث أقررت الياء، ولم تحذفها، فقلت في النسب إلى (سَعِيْد) (سعِيْدي)، وإلى (قريب) (قَرِيْبيّ)، وإلى (عقِيْل) (عقيليّ). فإن حذفت الياء من هذا الوزن فهو عند (سيبويه) شاذ[(٢)]، كما قالوا في (ثَقيف): (ثقَفيّ)، وقد كان غير سيبويه يقول: (الحذف هو الباب، والإقرار شاذّ)، وهذا ليس بالصحيح»[(٣)].

ومن الملاحظ أن الثمانيني وافق رأي سيبويه في إقرار الياء وذهب إلى عدم صحة من حذفها وفي ذلك يقول ابن يعيش: «وهو قولهم: ثقفي- شاذ عند سيبويه والقياس: ثقيفي، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسًا»[(٤)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٤، ٧٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٨، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩، والخصائص ١/ ١١٥- ١١٧، والمساعد ٣/ ٣٦٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٠، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٨، ٩٢٩. وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر ١/ ١٣٦ في باب: (التغيير يأنس بالتغيير) ما جاء في تعليل هذه المسألة فقال: باب: (فعيلة) إذا نسب إليه يحذف منه التاء، ثم الياء، فيقال في حنيفة: حنفي؛ لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر والتغيير يأنس بالتغيير بخلاف باب (فعيل) فلا يحذف منه الياء. هذا الرأي للمبرد والسيرافي. انظر: المقتضب ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية ٢/ ٢٩.

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠، ١١، والكتاب ٣/ ٣٣٥.

وأضاف الثمانيني: «إن كان الاسم على (فُعَيْل)، فالجيد أن تثبت الياء، قالوا في (عُقَيْل) (عُقيْلي)، وفي (سُلَيْم) (سُلَيْمي)، وأما قول بعضهم في (قُريش): (قُرشيّ) فهذا شاذ، والجيد فيه (قُرَيْشيّ) كما قال الشاعر:

بكـــلّ قُرَيْشِيٍّـــ عليـــه مَهابَـــةٌ سريـــعٍ إلى داعـــي النّـــدى و التكـــرّمِ[1]

وذهب الثمانيني في النسب إلى (فُعَيل) بإثبات الياء نحو: (قريش) (قريشي)، وقال بشذوذ من حذفها نحو (قرشي)[2].

وفي ذلك قال ابن الأنباري: حذفت الياء من (فُعيلة وفَعيلة) دون باب (فُعيل وفَعيل)؛ لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه، والتغيير يؤنس بالتغيير، بخلاف باب (فُعَيل وفَعيل)، فإن النسب لم يؤثر فيه تغييرا، فلم يحذف منه الياء، فأما قولهم في النسب إلى (قريش قرشي) وإلى (ثقيف ثقفي)، بحذف الياء في إحدى اللغتين- فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه واللغة الفصيحة إثبات الياء تقول: (قُريشي وثَقيفي)[3].

ويرى البحث ما رأه سيبويه والثمانيني، وتسوية المبرد بين (فُعِيل) و(فَعيل) ليست جيدة؛ إذ سُمع الحذف من (فُعيل) كثيرًا، ولم يسمع من (فَعيل) إلا في بني ثقيف ولو حذف بينهما لكان أسعد في النظر وشذوا في الخريف والربيع فقالوا: خرفيّ وربعيّ[4].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٩، والبيت من الطويل ومجهول قائله انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٧، واللمع ص٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١١.

(٢) الحذف رأي المبرد والسيرافي. انظر: المقتضب ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية ٢/ ٢٩، والمساعد ٣/ ٣٦٨.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٥٠، ٣٥١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، وشرح الشافية ٢/ ٨٢.

*** النسب إلى ما فيه تاء تأنيث:**

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى اسم فيه تاء التأنيث أسقطتها؛ لأنه لا يجوز أن تكون حشوا، تقول في النسب إلى (مكة) (مكيّ)، وإلى (الكوفة) (كوفيّ)، وإلى (البصرة) (بصريّ)، وإلى (طلحة) (طلْحيّ). وإنما حذفوا تاء التأنيث لأنهم لو أقروها لقالوا: (طلْحَتيّ) فحصلت تاء التأنيث حشوًا. وعلامة التأنيث لا يجوز أن تكون حشوًا»[(١)].

ونلاحظ أن كلام الثمانيني يعتمد على دليل ومنطق في التفكير فتاء التأنيث تلحق آخر الاسم ولا يصح أن تكون حشوًا، وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

*** النسب إلى المهموز:**

قال الثمانيني: «إن نسبت إلى (المهموز) فليس يخلو أن يكون ممدودًا أو غير ممدود؛ فإن كان غير ممدود حققت همزته، وزدت بعدها (ياء) النسبة فقلت في النسب إلى (سَبَأ) (سبَئيّ)، وإلى (قارئ) (قارئيّ) وإلى (خَطأ) (خطَئيّ)»[(٢)].

*** النسب إلى الممدود:**

قال الثمانيني: «وإن كان المهموز ممدودًا فليس يخلو مدته أن تكون للتأنيث أو لغير التأنيث؛ فإن كانت للتأنيث قلبت الهمزة واوًا، ولا يجوز عند البصريين سوى هذا، تقول في النسب إلى (صحراء) (صحراويّ) وإلى (عُكْبَراء) (عكبراويّ) وإلى (حروراء) (حروراويّ) وإلى (بروكاء) (بروكاوي). فأما قولهم في النسب إلى (بَهْراء) (بَهْراني) فقد اختلفوا فيه: فقال

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٩، وانظر: المقتضب ٣/ ١٥٤، وشرح الشافية ٢/ ٥، والمساعد ٣/ ٣٥٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٥٦، وشرح اللمع ٢/ ٩٢٩.

قوم[١]: قلبوا من الهمزة واوًا، ثم من الواو (نونًا) لموافقة النون الـ(واو) في الغنة، وأنها تقع موقعها في الضمير والإعراب.

وقال قوم[٢]: قلبوا من الهمزة نونًا ليدل على أن الأصل الهمزة؛ لأن الأصل عندهم في (سكران) أن تكون النون بدلًا من همزة التأنيث، وكذلك قالوا في النسب إلى (سوراء) (سورانيّ)، وإلى (بطحاء) (بطحانيّ) وقد بينت وجه الشذوذ في هذه الألفاظ»[٣].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين وذلك عندما اقتصر على رأيهم دون ذكر رأي الكوفيين في قلب الهمزة واوًا.

وأضاف الثمانيني: «إن كانت الهمزة في الممدود لغير التأنيث فالجيد أن تقرها وتحققها، تقول في النسب إلى (علباء) (علبائي) وإلى (كساء) (كسائي) وإلى (رداء) (ردائي)، وإلى (قُراء) (قرائي). وقد قلبوا- في المنصرف- من الهمزة واوًا، إلا أن الهمزة في المنصرف على ثلاثة أضرب: همزة أصلية، وهمزة منقلبة عن لام الكلمة وهمزة منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق. فإذا أرادوا التغيير فقلب الهمزة المنقلبة عن ياء الإلحاق أسهل من قلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة وقلب الهمزة المنقلبة عن لام الكلمة أسهل من قلب الهمزة الأصلية.

فقولهم: (عَلباوي) أسهل من قولهم (كساوي، ورداوي)، وقولهم: (كساوي) أسهل من قولهم (قُراوي)؛ لأن التغيير إلى الزيادة أسبق منه إلى الأصل، فلهذا كان (علباوي) أسهل من (كساوي)؛ لأن الياء التي انقلبت عنها الهمزة في (علباء) زائدة، وليست من نفس الكلمة، وإن كانت زيدت للإلحاق فليس لها عصمة الأصل.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٦/ ١١، وشرح التصريح ٢/ ٣٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٦/ ١١، وشرح التصريح ٢/ ٣٣١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٧٥٦، وشرح اللمع ٢/ ٧٢٩، ٧٣٠.

و(كساوي) أسهل من (قُراوي)؛ لأن الهمزة في (كساء) منقلبة عن الواو التي هي أصل، والانقلاب تغيير، والتغيير يؤنس بتغيير آخر، فلهذا كان القلب في (كساوي) أسهل منه في (قُراوي)؛ لأن الهمزة في (قُراء) أصلية لم يتطرق عليها زيادة ولا قلب، فلهذا ضعف قلبها وتغييرها[١].

ومما سبق نلاحظ أن الثمانيني عندما نسب إلى الممدود الذي أخره همزة لغير التأنيث قال إن الجيد بإبقائها همزة نحو (كسائي)، وهو بهذا فضله على القلب. وتحدث الثمانيني عن بعض الصيغ التي جاءت على غير قياس فيقتصر الأمر فيها على السماع دون القياس عليها فقال الثمانيني: «وأما قولهم في النسب إلى (الشَأْم) (شآمٍ)، وإلى (تِهامة) (تَهامٍ)، وإلى (اليَمَن) (يمانٍ) فهذا شاذ، والقياس فيه والأصل: (شَأْمي) و(تِهاميّ) و(يمَنيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوضوا قبلها ألفًا منها، فالألف التي قبل ميم (شآمٍ) عوض من ياء النسب المحذوفة، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا تقول: (شأامي)»[٢].

وقال سيبويه: «وفي (تهامة تهامٍ)، ومن كسر التاء، قال (تهامي)»[٣].

وقال المبرد: «وقالوا في النسب إلى (تهامة تهامي) فاعلم، ومن أراد العوض غيّر ففتح التاء وجعل تهامة على وزن: (يَمَن)، فتقديره (تَـهَم) فاعلم، ويقال في النسب إليه (تَهامٍ) فاعلم ففتحة التاء تبين لك أن الاسم قد غير عن حدّه»[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٦، ٧٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٧٢٩، ٧٣١، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٥١، ٣٥٢، والمقتضب ٣/ ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٠، ١٩٥١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٥٤، ٥٥، وشرح المفصل ٥/ ١٥٥، ١٥٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٩٣١.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٧.

(٤) المقتضب ٣/ ١٤٥، وانظر: شرح الشافية ٢/ ٨٣، والخصائص ٢/ ١١١.

وأضاف الثمانيني: «وإن وجدت هذا في شعر فلا يجوز أن يقال: نسبنا إلى المنسوب، ولكن يجوز أن يقال: (شَأَميّ) ففتح الهمزة ثم أشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف، فقيل (شأاميّ) وكذلك (تهامة)، قد جاء في الشعر:

أرقنـــي الليلـــةَ بـــرقٌ بـــالتَهَمْ بِـــتُّ حزينًـــا ففـــؤادي لم يَـــنَمْ[1]

فالقياس فيه أن يقال (تهَمِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من ياء النسب، وعوَّضوا منها ألفًا قبل الميم فقالوا: (تَهامٍ). فإن وجدت في الشعر (تَهاميّ) فما نسبوا إلى المنسوب ولكنهم قالوا: (تهَمِيّ) ثم أشبعوا فتحة الهاء فنشأت عنها ألف، فليس هذا الألف عوضًا من ياء النسبة، ولا نسبوا إلى منسوب. وقالوا في النسب إلى (يَمَن) (يَمانٍ) والأصل فيه (يمَنِيّ) إلا أنهم حذفوا الياء الأولى من علامة النسب، وعوضوا منها ألفًا قبل الميم فقالوا: (يمانٍ). فإن وجدت في الشعر (يمانيّ) فما نسبوا إلى المنسوب، ولكنهم لما قالوا: (يمَنيّ) أشبعوا فتحة الميم فنشأت عن الفتحة ألف، فقالوا: (يمانِيّ) فعلى هذا الذي أريتك تجري تاء النسب»[2].

والثمانيني فيما سبق يجعل النسب إلى (تهامة تهمي) ومن عوض (تهام) فالألف عوض عن ياء النسب، ولكنه قال: يجوز فيها (تهامي) وليست الألف عوضا عن ياء النسب بل حرف إشباع الفتحة في الهاء؛ لأنه لا يجوز النسب إلى المنسوب.

---

(١) هذا الشاهد من الرجز ولم أقف على قائله، ويروى الشطر الثاني في اللسان (برق):

* يا لك برقا من يشمه لا يلم *

وانظر: الخزانة ١/ ١٥٤، والخصائص ٢/ ١١١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٧٥٨، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٢، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٧، ٣٣٨، والمقتضب ٣/ ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٩.

*** النسب إلى الجمع:**

قال الثمانيني: «نسبت إلى الجمع فلا يخلو أن تكون قد سميت به أو لم تسم به، فإن كنت قد سميت به أقررته على لفظه وزدت عليه ياء النسبة، ألا تراهم قد سموا بـ(أنمار، وأنصار، وكلاب) وما أشبه ذلك. وقد سموا أيضًا بـ(مدائن) فإن نسبت إلى (أنمار) قلت: (أنماريّ) وإن نسبت إلى (المدائن) قلت: (مدائني) وكذلك لو سميت بـ(فرائض) لقلت في النسب إليه (فرائضي)، فإن نسبت إلى (الفرائض) ولم تسمّ به كأنك نسبت إليها من يعلمها أو يتعلمها رددته إلى (فريضة) ثم حذفت (التاء) فبقي (فرض) فقلبت من كسرة (الراء) فتحة فصار (فرَض) ثم زدت (ياء) النسبة فقلت: (فَرَضيّ) ولو نسبت إلى (المدائن) ولم تسم به كأنك تريد أن تصف إنسانًا بدخوله المدن رددته إلى (مدينة) ثم حذفت التاء والياء فبقي (مَدِن) فقلبت من كسرة الدال فتحة فصار (مَدَن) ثم زدت ياء النسبة على النون فقلت (مدَنِيّ)»[(١)].

وذهب الثمانيني في كلامه السابق مذهب جمهور النحاة بأنه لا يجوز النسب إلى الجمع مباشرة إلا إذا سمِّي به أما إن لم يسم به ينسب إلى مفرده.

ثم تناول الثمانيني ما شذ من النسب وخرج عن القياس فقال: «واعلم بأنه قد شذّ من النسب شيء كثير خرج عن القياس ولأجل كثرة شذوذه قدم سيبويه[(٢)] في باب النسب الكلام في الشذوذ على القياس، وفي جميع الأبواب يقدم القياس على الشذوذ لقلة الشذوذ فيه، فمن ذلك أنهم قالوا في النسب إلى (الحَرَم) حِرْميّ، والقياس فيه (حَرَميّ) فكأنهم نسبوا إلى (حِرْم)[(٣)]، كما قال الشاعر:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٧٥٨، ٧٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٢، ٩٣٣، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٧٢، ٣٧٩، والمقتضب ٣/ ١٦٠، وشرح الشافية ٢/ ٩، والمعرب ٢/ ٤١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٣) الحِرم والحرام نقيض الحلال. انظر: اللسان مادة (حرم).

..... ضَرائِـرُ حِرْمـيّ تَفـاحَشَ غارُهـا[١]

وقالوا في النسب إلى (الإبل) (إبَلِي) ففتحوا الباء، والقياس: (إبِليّ) بكسر الباء. وفي النسب إلى (الأفق) (أُفقيّ) والقياس (أُفُقيّ) بضم الفاء. وفي النسب إلى (الدهر) فيمن طال عمره (دُهْرِيّ) ليفرقوا بين من طال عمره، وبين من يقول بدوام الدهر.

وهذه الأشياء التي نذكرها من شذوذ النسب إنما تشذ وهي على بابها، ولو نقلت شيئًا منها فسميت به لأقررته في النسب على لفظه نحو الدهر: دَهْريَ وأفق: أفقي[٢].

وأضاف الثمانيني: «وقالوا في النسب إلى (الرمل) (رَمَليّ) ليفرقوا بالحركة بينه وبين النسب إلى الرَمْلة ولو سميت بـ(الرّمْلِ) شيئا ثم نسبت إليه لقلت (رَمْلِيّ) وفي النسب إلى (السَهْلِ) الذي هو ضد الحَزْنِ (سهْلِيّ) وفي النسب إلى (زبينة) (زَبانيّ)، وكان القياس أن يسقطوا الياء والتاء، فيبقى (زَبِن) ثم يقلبوا من كسرة الباء فتحة فيقولوا: (زَبَنيّ) وفي النسب إلى (الحيرة) (حاري) وإنما أسقطوا (تاء) التأنيث ثم قلبوا من الياء الساكنة ألفًا من غير القياس. وفي النسب إلى (طي) (طائيّ) وكان القياس أن تسقط الياء المتحركة وتبقى الساكنة فتقول في النسب إليه (طيّ) إلا أنه قلب من الياء الساكنة ألفًا على غير قياس. وفي النسب إلى (بني الحبلى)-حي من الأنصار- (حُبَلي) كأنهم نسبوا إلى (حُبَل) والقياس في النسبة إليه (حُبْليّ) فيمن أسقط الألف، أو (حُبْلَويّ) فيمن قلب من الألف واوًا، أو (حُبْلاويّ) فيمن أراد ألفًا قبل الواو لشبه المقصور بالممدود، وهذا في علامات التأنيث أكثر ما يكون. وفي النسب إلى

---

(١) البيت من الطويل، وهو أبو ذؤيب، وصدر البيت:

* هُنّ نشيجٌ بالنشيلِ كأنها *

ديوان الهذليين ١/ ٢٧. وانظر: الكتاب ٣/ ٢٢٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٥٩، ٧٦٠، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٣، ٩٣٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، ٣٨٠، والمقتضب ٣/ ١٤٦، والأصول ٣/ ٨١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٩.

العظيم اللحية: (لِحْيانيّ) زادوا الألف والنون، للمبالغة ليدلوا على عظيم اللحية، وفي النسب إلى العظيم الأنف (أُنافي) ولو سميت بـ(الجُمة) شيئًا لقلت: (جُمّي). وفي النسب إلى العظيم الجُمة: (جُمّاني) ولو سميت بـ(الأنْفِ) شيئًا لقلت: (أنْفِي). وفي النسب إلى العظيم الشفة: (شُفاهي) ولو سميت بـ(الشَفة) شيئًا ثم نسبت إليه لقلت: (شَفِيّ) أو (شَفَهيّ) وقد أوردت من شذوذ النسب ما يستدل به على ما بقي[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني أتى في النسب مما هو قياس وما هو غير قياس الذي يعتمد على السماع، ولكنه شاذ في القياس ومن الشاذ في القياس ما جاء لمعنى مثل: (لحياني وأنافي وجماني) لعظيم اللحية والجمة والأنف أي للمبالغة، وأثبت الصيغة القياسية أيضا وهي (جمي وأنفي).

وقد اقتصر الثمانيني في النسب على هذا ولم يتناول النسب إلى المركب المزجي والإضافي والإسنادي.

❁❁❁

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٧٦١، ٧٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٩٣٥، ٩٣٦، وانظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، ٣٧١، والمعرب ٢/ ٤٢٤، وشرح الشافية ٢/ ٨٢، ٨٣، والأشموني ٤/ ١٨٥، والأصول ٣/ ٨١، وشرح المفصل ٦/ ١٢.